TD/B/42(2)/6
TD/B/CN.4/56

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

# تقرير اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية - التأمين، عن أعمال دورتها الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

الأمم المتحدة

TD/B/42(2)/6
TD/B/CN.4/56

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

# تقرير اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية - التأمين، عن أعمال دورتها الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

(A) GE.95-53920

## المحتويات


| الفصل | | الفقرات |
|---|---|---|
| | مقدمة . . . . . | ١ - ١٠ |
| الأول - | استعراض المجالات الحرجة في تشريعات التأمين وأنظمته والاشراف عليه (البند ٣ من جدول الأعمال) | |
| | المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال في مجال التأمين ضد أخطار الكوارث(البند ٤ من جدول الأعمال) | |
| | استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل، في سياق الفقرة ٧٦ من التزام كرتاخينا (البند ٥ من جدول الأعمال) . . . . . | ١١ - ٤١ |
| الثاني - | المسائل التنظيمية . . . . . | ٤٢ - ٤٥ |


## المرفقات


الأول - الاستنتاجات المتفق عليها

الثاني - قائمة الخبراء المشتركين

الثالث - العضوية والحضور

## مقدمة

١- عقدت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية: التأمين، دورتها الثالثة في قصر الأمم في جنيف، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٢- وعقدت اللجنة الدائمة خلال دورتها جلستين عامتين رسميتين (هما الجلستان التاسعة والعاشرة) و٧ جلسات غير رسمية.

### البيانات الافتتاحية

٣- قال **الرئيس** إن التأمين أصبح آلية أساسية في المجتمعات الحديثة لحماية الأشخاص والبضائع. وفي أغلبية البلدان، أصبح قطاع التأمين أيضا مستثمرا مؤسسياً رئيسياً، وبهذه الصفة لا يمكن تجاهل دوره في التنمية والنمو الاقتصادي سواء على الصعيد القطري أو على الصعيد الدولي.

٤- وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال، قال إن الأخذ بلوائح تنظيمية حصيفة واتخاذ تدابير لحماية زبائن التأمين في إطار تحرير السوق إنما يستحقان الدعم القوي. والحالة شبه الاحتكارية التي كانت لا تزال قائمة حتى وقت قريب في كثير من البلدان النامية لم تدع لسلطات الإشراف فيها إلا دوراً ثانوياً كثيرا ما يكون مقصوراً على جمع الإحصاءات. أما إقامة سوق قادرة على المنافسة فتتطلب إحداث تغيير عميق في الأنظمة وفي طرق الإشراف وروحه. ويتعيّن أن تكون القواعد الجديدة واضحة ومنصفة وشفافة، وأن تنشئ بيئة مؤاتية لتطور قطاع التأمين تطوراً حراً من القيود المفرطة التي يمكن أن تثبط العزم على استثمار رأس المال والخبرة الفنية، لا سيما فيما يتعلق بالشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع.

٥- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، رأى أنه، إضافة إلى المعرفة القائمة في الأسواق الدولية التي تغطي أخطار الكوارث، توجد حاجة إلى القيام بأعمال كثيرة في العديد من البلدان لتحديد الأسس التقنية التي يقوم عليها هذا النوع من التأمين تحديداً أفضل. وليس من الممكن تحديد أسعار أقساط عملية بدون معرفة حجم المخاطر والقيم وتراكم السلع المعرضة لهذه الأحداث. ودراسات الأونكتاد في هذا الصدد تكشف الكثير ويمكن تعلم الكثير منها.

٦- وأضاف أن أمانة الأونكتاد قد أعدت أيضا وثائق معلومات أساسية عن صناديق ضمان الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية وعن الآثار المالية للتأمين الزراعي، وأعرب عن الأمل في أن تتمكن اللجنة من التطرّق إلى هذه الموضوعات التي تشكل أيضا جزءا من برنامج عملها. وأخيراً وجه الإنتباه إلى أن دورة الاجتماعات التي حددها الأونكتاد الثامن في كرتاخينا قد انتهت قائلاً انه من الضروري بالتالي تقييم الأعمال التي أنجزتها اللجنة.

٧- وقال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إن أعمال الأونكتاد في ميدان التأمين تستند إلى الاقتناع بوجود تعاضد إيجابي بين عملية التنمية وانتشار التأمين. وفي هذا الصدد، سينظر الأونكتاد التاسع في الفرص

والأخطار التي تواجه النمو والتنمية بفعل العولمة والتحرير. والموضوعات الفنية الثلاثة للأونكتاد التاسع تتصل اتصالاً وثيقا بأعمال اللجنة الدائمة؛ وهذه الموضوعات هي السياسة والاستراتيجية الانمائيتان في عالم مترابط، وتعزيز التجارة الدولية كأداة للتنمية، وتعزيز تنمية المشاريع. وبالنظر إلى آثار التأمين على التنمية، ينبغي اعتباره جزءا مكملاً للسياسة والاستراتيجية الانمائيتين. وفيما يتعلق بالتجارة، فان مسألة التأمين عامل أساسي من حيث تعزيز كفاءة التجارة. والتأمين أيضا أداة تساعد في تقليل الأخطار الحتمية التي تنطوي عليها عملية تنظيم المشاريع.

٨- ولا تزال قوى الطبيعة تشكل تهديداً جدياً لاحراز التقدم الاقتصادي في كثير من البلدان النامية. وقد أنشأت العملية الإنمائية وعززت الاتجاه إلى تركّز الممتلكات والسكان في المناطق الصناعية والحضرية مما وسع دائرة أخطار الكوارث وزاد من احتمال التدهور البيئي بدرجة حرجة. وهذا أنشأ الحاجة إلى استجابات من الحكومات على صعيد السياسة العامة وإلى عمية ادارة وطنية لأخطار الكوارث والأخطار الكبيرة.

٩- ومضى قائلاً إن الموارد البشرية في قطاعات التأمين في العديد من البلدان النامية تحتاج إلى رفع مستواها، ومن المجالات الهامة في هذا الصدد التأمين على الائتمان والدائنين، والتأمين ضد الأضرار التي تنشأ عن المنتجات، وتوزيع المنتجات، ومهارات التأمين، والمهارات الإكتوارية والمسح. وتتطلب إدارة الاستثمار والاشراف عليه موارد بشرية تتمتع بالكفاة في مشاريع التأمين وكذلك في مكاتب الاشراف الحكومية.

١٠- وختم كلمته مؤكدا أن التوصيات المتعلقة بأنشطة التعاون التقني ينبغي أن تقابلها إلتزامات بتقديم الدعم المالي.

## الفصل الأول

# استعراض المجالات الحرجة في تشريعات التأمين وأنظمته والاشراف عليه

(البند ٣ من جدول الأعمال)

# المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال في مجال التأمين ضد أخطار الكوارث

(البند ٤ من جدول الأعمال)

# استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل، في سياق الفقرة ٧٦ من التزام كرتاخينا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١١- لأغراض النظر في هذه البنود من بنود جدول الأعمال، كان معروضاً على اللجنة الدائمة الوثائق التالية:

"وضع نظم فعالة لتنظيم التأمين والاشراف عليه، دراسة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/CN.4/52) (البند ٣ من جدول الأعمال)؛

"تنظيم عمليات التأمين والاشراف عليها: تحليل الردود على استبيان والعناصر الممكنة لإقامة سلطة اشراف فعالة، معلومات أساسية من أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/SDD/INS/10) (البند ٣ من جدول الأعمال)؛

"تقرير فريق الخبراء المعني بالاشراف على التأمين وتنظيمه" (UNCTAD/SDD/INS/12) (البند ٣ من جدول الأعمال)؛

"موجز المكونات والهياكل الأساسية لمخططات التأمين ضد الكوارث، دراسة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/CN.4/54) (البند ٤ من جدول الأعمال)؛

"تحليل التعرض للكوارث، وقطاع التأمين، وقدرة البلد المالية على تحمل المخاطر في عشرة بلدان، وثيقة معلومات أساسية من أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/SDD/INS/8) (البند ٤ من جدول الأعمال)؛

" أمثلة مقارنة على مخططات التأمين القائمة ضد الكوارث، وثيقة معلومات أساسية من أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/SDD/INS/11) (البند ٤ من جدول الأعمال)؛

"استعراض أنشطة الأمانة فيما يتصل ببرنامج العمل، تقرير من أمانة الأونكتاد" (TD/B/CN.4/53) (البند ٥ من جدول الأعمال).

"صناديق ضمانات الدائنين لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية" (UNCTAD/SDD/INS/7) (البند ٥ من جدول الأعمال)؛

"الآثار المالية للتأمين الزراعي - مذكرة معلومات أساسية أعدتها أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/SDD/INS/9) (البند ٥ من جدول الأعمال).

١٢- قالت **رئيسة برنامج التأمين** إن الاقتصاد العالمي يثير عدداً لا حد له من المشاكل المتصلة بتوزيع ومواجهة المخاطر الناشئة عن حركة البضائع ورؤوس الأموال. فالتأمين أداة ضرورية لمنظمي المشاريع في العديد من البلدان النامية إذا أرادوا الاستفادة من بعض الفرص المتعددة التي توفرها التجارة والاستثمار العالميان. ولذلك فإن التأمين باب من أبواب اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية.

١٣- وأضافت أنه فيما يتعلق ببرنامج العمل، فإن تحليل التقدم المحرز في إطار العنوانين العامين الخاصين بزيادة الشفافية وبتعزيز الخدمات القادرة على المنافسة يشير إلى أن اللجنة الدائمة قد أنجزت ولايتها. وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال، تركز وثائق الأمانة بصورة رئيسية على إيجاد إشراف فعال يضمن الاستقرار المالي لشركات التأمين وقدرتها على البقاء في الأجل الطويل في سياق الخصخصة والتحرير. أما بخصوص البند ٤ من جدول الأعمال، فقد أوردت تقارير الأمانة العامة توضيحاً للمعلومات التي يتعين جمعها قبل أن يمكن تطبيق التأمين ضد الكوارث. وفي إطار البند ٥، استعرضت الوثائق المسائل غير المدرجة في إطار البندين ٣ و٤ مثل التأمين على الائتمان والآثار المالية للتأمين الزراعي. وأشارت هذه الوثائق أيضا إلى مجالات عمل ممكنة في المستقبل.

١٤- وذكرت في ختام كلمتها أن الأمانة لم تتمكن من تلبية بعض طلبات التعاون التقني وذلك بسبب نقص التمويل. ومن المفيد في هذا الصدد إنشاء صندوق استئماني يتيح تخطيط الاحتياجات ووضع أهداف لها في الأجل الطويل.

١٥- وتكلم ممثل **أسبانيا** باسم **الاتحاد الأوروبي** قائلا إنه لكي تتطور سوق التأمين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، يتعين إيلاء أولوية لإقامة رقابة ونظم قانونية فعالة، بما في ذلك شروط ترخيص مناسبة، وتدابير ملائمة بشأن الملاءة والأحكام التقنية، وتدابير محددة للإدارة الصحيحة لشركات التأمين والتنظيم العملي للموظفين، والتحرير التدريجي للسوق، وبرامج معجّل بها للخصخصة وحل الاحتكارات، وذلك كله بهدف تعزيز خدمة المستهلك وحمايته. وينبغي أيضا أن توضع في الاعتبار، بحسب درجة تطور وتحديث كل سوق من الأسواق، الحاجة إلى إقامة عمليات للرقابة المسبقة على التعريفات

والمنتجات من قبل السلطات العامة. وقال إن الاتحاد الأوروبي سيكثف جهوده في هذا الاتجاه مركّزاً نشاطه على المسائل التي يتمتع فيها بميزة نسبية.

١٦- وأضاف أن دراسة الأونكتاد المتعلقة بالتأمين ضد الكوارث قد أوضحت أن الكثير من البيانات الأساسية الضرورية لتطوير آليات للتأمين موجود بالفعل في العديد من البلدان، ولكن هذه المعلومات لم تضم بعد معاً ضماً كاملاً ولا تتوفر بيسر، وهو أمر أساسي لتحديد أبعاد وسمات المخططات التي يتعين تنفيذها. وينبغي التأكيد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول للآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن وقوع الكوارث، لا سيما إذا تحققت التنبؤات بشأن تغيّر المناخ وازدياد تواتر حدوث الكوارث وشدتها؛ وفي الفترة الأخيرة، أضعفت مثل هذه الأحداث الكارثية على نحو خطير طاقات أسواق التأمين والميزانيات الوطنية، حتى في بلدان متقدمة. والحاجة الملحة إلى الأخذ بمخططات أساسية دنيا لم تنشأ عن الزيادة المثيرة في تواتر وقوع الخسائر فحسب، بل ارتبطت أيضا ارتباطاً وثيقا بالهدف ذي الأولوية المتمثل في "التنمية المأمونة"، التي تشمل التنمية المستدامة وحماية البيئة. وقال إن لدى الاتحاد الأوروبي مراجع سليمة في هذا المجال من حيث النظم المتطورة جداً وغيرها من النظم التي أخذ بها مؤخرا، وإنه حريص على اظهار استعداده للمشاركة في برامج التعاون.

١٧- وفيما يتعلق ببرنامج العمل، اثنى بصفة خاصة على انجاز التحليل الاحصائي الذي أُجري بشأن عمليات التأمين وإعادة التأمين ودراسة الأحداث في مجالي التأمين وإعادة التأمين. وينبغي مواصلة أول هذين المجالين كي يشمل تحليل الاتجاهات في قطاعات التأمين، لأن دراسة الحالة عند نقطة زمنية واحدة غير كافية. وينبغي للجنة أن تستند في أعمالها إلى وثائق توفر صورة دقيقة وحديثة ومفصلة تمكن من قياس التقدم المحرز في الأسواق المعنية وبالتالي من التعجيل بتنميتها. وأما جعل إنشاء قاعدة البيانات الالكترونية المقترحة حقيقة واقعة، بالتعاون مع منظمات أخرى مثل مكتب الاتحادات الأوروبية الاحصائي ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، فهو بالمثل أمر ممتاز.

١٨- وينبغي للجنة أن تواصل ضمان وجود مستويات رفيعة لمناقشاتها من حيث النوعية وموضع التركيز. وأعرب عن اعتقاده بأنه من المناسب مواصلة دراسة جوانب محددة تساهم في معارف وتطوير صناعة التأمين، كما أنه من المناسب تناول المسائل المطروحة من جانب الأمانة أو أية مسائل أخرى تهم اللجنة. وذكّر الأمانة أخيرا بضرورة وصول الوثائق إلى الوفود في الوقت المناسب وباللغات الرسمية.

١٩- وقال ممثل شيلي إنه ينبغي للآلية التنظيمة أن تقوم بدور مزدوج هو حماية مصالح أصحاب وثائق التأمين وضمان أمن سوق التأمين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للآلية التنظيمة أن تساهم في نمو وتطوّر صناعة التأمين، ويتطلب تحقيق هذا الهدف وضع سياسات مناسبة ترتكز على الدعامتين الداعمتين المتمثلتين في الملاءة والشفافية.

٢٠- ومضى قائلاً إن تحرير سوق التأمين في شيلي قد تطلب إدخال تعديلات على التشريعات ذات الصلة. فتشريعات التأمين، التي لم تعد تُعنَى بتحديد الأسعار، تركز الآن على تعزيز الملاءة من خلال شروط الرسملة الأولية، وضمان أن تكون لدى المستثمرين موارد مالية كافية. واتُخذت أيضا تدابير بخصوص المحافظة على الاحتياطيات الفنية وأموال حملة الأسهم، وكذلك بشأن مقبولية الأصول. وينبغي لسياسات

شركات التأمين في مجال الاستثمار أن تمتثل للإطار التشريعي. ويخضع الهيكل الرأسمالي لشركات التأمين أيضا للتنظيم، فيُسمح بنسب قصوى للإستدانة. وينبغي الابقاء على الفصل بين عمليات وأموال التأمين على الحياة وغيره من أشكال التأمين ككيانين مستقلين. ونظراً إلى أن إدارة الأصول والخصوم تصبح أكثر تعقيدا يوماً بعد يوم، بدأ أيضاً العمل بأنظمة أخرى ذات صلة بالأسواق المالية وبالصكوك المالية الجديدة.

٢١- وأوضح أن سوق شيلي قد استفادت من الشفافية المتطورة تطوراً جيداً إذ يجري الابلاغ العلني فصلياً للنتائج وتوجد سجلات علنية بوثائق التأمين، وشركات التأمين، والسماسرة، وشركات التأمين الأجنبية. وينبغي إبلاغ السلطات فوراً بأية تغييرات تجرى، كما يُتاح للجمهور الحصول على جميع المعلومات المتاحة. وقد ساهم في زيادة الشفافية اللجوء إلى مراجعي حسابات مستقلين وإلى وكالات مستقلة لتصنيف شركات التأمين.

٢٢- وكان توسع التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية سبباً رئيسياً من أسباب النمو في أسواق رؤوس الأموال في شيلي لأن المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي انتقلا من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وهما يشكلان الآن المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال، ونتيجة لحفز نمو أسواق رؤوس الأموال في شيلي قلّ اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية وقلّ تأثرها بالأزمات المالية الدولية.

٢٣- وأوضح أن البيانات المتوفرة عن قطاع التأمين في شيلي تبرهن على النمو الكبير جداً في هذا القطاع منذ إلغاء التنظيم الحكومي له خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٤، وكذلك في أصول وعمليات صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين.

٢٤- وقال ممثل الصين إن التأمين لا يزال صناعة ناشئة في كثير من البلدان النامية، وأن مستوى تطوره لا يزال متخلفاً عن مستوى تطور قطاع التأمين في البلدان المتقدمة. ولذلك فإن البلدان النامية بحاجة عاجلة إلى تعاون دولي واسع النطاق بهدف رفع مستوى إدارة التأمين فيها، وتحسين قدراتها في عمليات التأمين، وتحسين نوعية موظفي التأمين فيها. وقال إنه من المؤكد أن الاتجاه الذي اتخذه الأونكتاد في تطوير المساعدة التقنية وفي تبادل التجارب في ميدان التأمين يلقى الترحيب.

٢٥- وقال إنه فيما يتعلق ببلده، فإن صناعة التأمين في الصين بدأت متأخرة، وان الهيكل الأساسي لسوق التأمين فيها لم يتبلور شكله بعد، ويتألف من شركات مملوكة للدولة وحدها، وشركات ذات مسؤولية محدودة، وشركات ذات رؤوس أموال أجنبية، وقد قامت الصين مؤخراً، بغية تعزيز سيطرتها وجعلها سيطرة تامة على سوق التأمين، بسن أول تشريع لها في مجال التأمين يضع في الاعتبار ممارسات التأمين الدولية فضلاً عن خصوصيات صناعة التأمين في الصين، مع التأكيد على رصد شروط الملاءة وتنظيم سلوك السوق.

٢٦- وأضاف أن الصين تعتبر التأمين ضد الكوارث وسيلة هامة للدفاع ضد الكوارث الطبيعية، وانه بالنظر إلى التغييرات الجارية في صناعة التأمين في الصين فإن الصين مستعدة للاستفادة من الخبرة المفيدة لدى جميع البلدان والمناطق الأخرى في ميدان التأمين ضد الكوارث وذلك بغية استحداث صيغة للتأمين ضد الكوارث تناسب الصين بصفة خاصة.

٢٧- وسلم بأن الأونكتاد قام بالكثير من الأعمال في ميدان التأمين منذ إنشاء اللجنة، وأنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل ويُعزز أعماله في هذا المجال لأنه الجهاز الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي أنيطت به مهمة البحث والتعاون التقني في مجال التأمين. أما توصية الأمانة بإنشاء صندوق استئماني للتأمين يقوم بتمويل المشاريع في المستقبل فهي توصية تستحق الدعم.

٢٨- وأوضح، فيما يتعلق بوضع خطة عمل للمستقبل، أنه ينبغي التركيز على ثلاثة مجالات. أولا، تدريب الأفراد: فصناعة التأمين في البلدان النامية تعاني بدرجات متفاوتة من النقص في الخبرة الفنية، وبإمكان اللجنة أن تضع خططاً ملموسة لتجنيد اخصائيين في مجال التأمين من بلدان مختلفة لتدريب موظفي التأمين من أبناء البلدان النامية. ويمكن إيلاء الأولوية لتدريب المفتشين الذين يقيّمون أضرار الفيضانات، والمفتشين الذين يتولون التأمين على مشاريع التشييد، والموظفين القانونيين المسؤولين عن تسوية مطالبات التأمين. ثانيا، التعاون من أجل وضع سياسات للتأمين: فوضع السياسات يشكل عملاً هاماً في صناعة التأمين. وتستطيع اللجنة أن تضع أو أن تجمع عيّنات من السياسات في بعض فئات التأمين الرئيسية مثل الفيضانات، والحرائق، والتشييد لاستخدامها كمرجع من قبل الأعضاء. ويمكنها أيضا تنظيم حلقات عمل لتبادل التجارب في هذه الموضوعات. ثالثا، التأمين على المشاريع الرئيسية: فمع تطور الاقتصاد الوطني وازدياد الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، زاد أيضا بصورة مستمرة عدد المشاريع الرئيسية في هذه البلدان. ولا يزال كثير من البلدان يفتقر إلى التجربة والمعرفة في ميادين مثل كيفية تحديد الأسعار المناسبة، وكيفية إعادة التأمين، وما إلى ذلك. وتستطيع اللجنة أن تعزز التبادل والتنسيق والتعاون في هذا المجال.

٢٩- وقدَّم ممثل **الأردن** عرضاً موجزاً للتغييرات التي أُدخلت على أنظمة وتشريعات التأمين في بلده في الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٩٥، أعقبه بوصف لهيكل السوق في الوقت الحاضر. وفيما يتعلق بأعمال اللجنة الدائمة، قال إنه يمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لمشاكل معينة من مشاكل البلدان النامية في مجال التأمين ضد الكوارث. وفيما يتعلق بالمناقشة حول التنظيم والاشراف، قال إن الغش مشكلة، هو والأخطاء القانونية التي تُرتكب في إطار أعمال التأمين. وفي بعض الأحيان، تكون السياسات نفسها معيبة قانونياً. وهذه العوامل، بالاضافة إلى تدني القدرة الشرائية لأغلبية السكان في البلدان النامية، تمثل عقبة حقيقية تعترض زيادة سرعة نمو أسواق التأمين.

٣٠- قدم ممثل **مصر** وصفاً موجزاً لتطور صناعة التأمين في بلده قائلا إن الشركة الوطنية الأولى للتأمين التي أنشئت في عام ١٩٠٠ كانت أيضا الشركة الأولى في أفريقيا والشرق الأوسط. وأول شركة مصرية وطنية لإعادة التأمين أنشئت في عام ١٩٥٧، أما في عام ١٩٦١ فقد أممت جميع شركات التأمين وخُفض عددها من خلال إدماج الشركات الصغيرة في شركات أكبر حجماً. وفي عام ١٩٧٤، وتحديداً في المرحلة الأولى للانفتاح الاقتصادي، سُمح لشركات التأمين الأجنبية بالعمل في المنطقة الحرة الاقتصادية. وفي عام ١٩٨٠، عُدِّل القانون فبات يسمح بالملكية الخاصة لشركات التأمين؛ غير أنه ظل يتعين أن تكون ملكيتها مصرية بالكامل. وعُدِّل قانون التأمين مرة أخرى في عام ١٩٩٥ وبات مسموحاً للأجانب الآن أن يملكوا ٤٩ في المائة من رأس مال شركات التأمين المباشر، و١٠٠ في المائة من رأس مال شركات إعادة التأمين.

٣١- وأضاف أنه بينما كان يُستخدم في السابق نظام لمراقبة التعريفات، فإنه قد حل محله الآن لجنة مسؤولة عن تنظيم صناعة التأمين والاشراف عليها؛ ولهذه اللجنة صلاحية تصفية الشركات التي لا تتمتع

بالملاءة والتي تعاني من سوء الإدارة ولا تراعي القواعد. وينطبق الأمر نفسه على شركات إعادة التأمين. وتستطيع الشركات الأجنبية الآن العمل في مصر شريطة أن تسجل لدى سلطة الاشراف.

٣٢- سلم ممثل **منظمة التأمين الأفريقية** بالدعم الهام الذي قدمه برنامج التأمين بالأونكتاد إلى البلدان النامية، لا سيما الأفريقية منها، في السنوات الثلاثين الأخيرة. واستمرار هذا البرنامج هو أمر حيوي لأفريقيا، لأن التأمين أداة هامة من أدوات التنمية، ومن أدوات تعزيز التجارة الدولية. وقد اصبح دور الأونكتاد مهماً أهمية خاصة لأنه الهيئة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تقدم الخبرة الفنية والمساعدة إلى البلدان النامية في مجال التأمين.

٣٣- أما بخصوص برامج العمل المقبلة، فإن أفريقيا بحاجة إلى دعم الأونكتاد في خمسة مجالات. أولا، في مجال التأمين الزراعي، أُعد بالتعاون مع الأونكتاد اقتراح مشروع بشأن برنامج إقليمي للتأمين الزراعي وينبغي تحقيقه في السنتين القادمتين. ثانيا، في مجال تنمية الموارد البشرية، قُدم إلى الأونكتاد اقتراح برنامج إقليمي للتعليم والتدريب يرمي إلى بناء القدرات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. ثالثا، يمكن للتأمين على الحياة، أن يقوم بدور رئيسي في تشجيع الادخار لتمويل الحاجات الإنمائية، وللأونكتاد دور هام يقوم به في هذا المجال. رابعا، في مجال التأمين ضد الكوارث، فإن وضع خرائط الأخطار سمة أساسية من سمات معالجة أخطار الكوارث في البلدان المتقدمة، وأفريقيا بحاجة للقيام بدورها في هذا المجال. وقد بُدئ في حوار مع الأونكتاد بدأ بمشروع إقليمي لرسم خرائط الأخطار. خامسا، فيما يتعلق بطلب برنامج التأمين بالأونكتاد إلى البلدان والحكومات أن تتعهد بتقديم الدعم المالي لبرنامج عمله الذي يستهدف في المقام الأول تعزيز التجارة من خلال إيجاد أسواق تأمين قادرة على المنافسة لدى البلدان النامية، تعهد ممثل منظمة التأمين الأفريقية بتقديم مساهمة مالية لبرنامج التأمين لتمكينه من مواصلة أنشطته في هذا الصدد.

**المناقشات غير الرسمية**

٣٤- وواصلت اللجنة الدائمة مداولاتها في جلسات غير رسمية. وفي أثناء هذه الجلسات غير الرسمية، قدم الخبراء المدعوون عدداً من العروض. (للاطلاع على قائمة بالخبراء، أنظر المرفق الثاني.).

**الاجراء الذي اتخذته اللجنة الدائمة**

٣٥- قامت **اللجنة الدائمة**، في جلستها العامة العاشرة (الختامية) المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، باعتماد مشاريع استنتاجات متفق عليها بشأن البنود ٣ و٤ و٥ من جدول الأعمال. (للاطلاع على نص الاستنتاجات المتفق عليها، انظر المرفق الأول).

**البيانات الختامية**

٣٦- تحدث ممثل **اسبانيا** باسم **الاتحاد الأوروبي** فقال إن اللجنة الدائمة قد أسهمت عن طريق أعمالها بشأن التأمين وإعادة التأمين في تحقيق الهدف الأساسي للأونكتاد ألا وهو النهوض بالتجارة الدولية وكذلك، عن طريق التجارة، بالتنمية الاقتصادية بصورة عامة وبالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية بصورة خاصة.

٣٧- وقال ممثل **الصين** إن دور التأمين في البلدان النامية هام بصورة متزايدة وإن كثيراً من البلدان النامية تحاول أن تعزز قطاع التأمين لديها. وقد أسهم الأونكتاد بقدر كبير في النهوض بقطاع التأمين في البلدان النامية، ويؤمل أن يزيد من جهوده في هذا الصدد.

٣٨- وقال ممثل **بوليفيا** إن اللجنة الدائمة قد أثبتت مرة أخرى فائدتها للدول الأعضاء. فقد حققت اللجنة في دورتها الثالثة تقدماً هاماً، وإنه يؤمل في أن تفيد نتائج هذه الدورة سوق التأمين.

٣٩- وقال ممثل **سري لانكا** إن الوثائق التي أُعدت من أجل دورة اللجنة الدائمة ستكون في غاية الفائدة لبلده في مجال وضع مشروع تشريع جديد بشأن التأمين.

٤٠- وقال **الموظف المسؤول عن شعبة تطوير الخدمات وتحقيق الكفاءة في التجارة** إن اللجنة الدائمة قد حققت جميع الأهداف التي حددتها بنفسها في بداية دورتها. وقد سلطت وفود كثيرة الأضواء على الطابع الفريد لدورات اللجنة الدائمة بشأن التأمين وعلى ضرورة هذه الدورات، وكذلك على إسهام اللجنة في تحسين التفاهم والتعاون المتبادلين في ميدان التأمين. وقد رُئي أن ضمان تحقيق التحرير الناجح لأسواق التأمين يتطلب إنشاء أُطر قانونية واشرافية تركز بصورة خاصة على تدابير حصيفة لحماية المستهلك تكون مكيَّفة تبعاً للأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية الادارية. وأضاف أن الارتقاء بالوعي التأميني وتحسين القدرات الفنية للعاملين في مجال التأمين هما أيضاً بمثابة تحقيق أسواق التأمين القادرة على المنافسة لمهامها بصورة فعالة. أما دور التأمين على الائتمان في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فقد جرى استعراضه ودعمه، وقُدِّم التوجيه أيضاً من أجل وضع مخططات للتأمين ضد الكوارث. وبالنظر إلى أن تنفيذ مجالات العمل المتفق عليها للمستقبل يتوقف على قبول مجلس التجارة والتنمية والأونكتاد التاسع لمبدأ مواصلة أعمال الأونكتاد في ميدان التأمين، فإنه ينبغي للوفود التي لديها اهتمام أكيد باستمرار هذه الأعمال أن تؤكد على أهمية إسهام التأمين في التجارة وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤١- وقال **الرئيس** إن التأمين هو أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية، وخاصة في ميادين الزراعة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والكوارث والحياة نفسها، وإنه محرِّك لا غنى عنه للتقدم نحو التحرير. بيد أن من المهم إيجاد إطار يستجيب لتطلعات وإمكانيات الجميع. والهدف الأول هو حماية المستهلك، وتحقيقاً لهذه الغاية فإنه لا بد من تحسين كفاءة الموظفين في كل من شركات التأمين والسلطات الاشرافية عن طريق التدريب وتوفير المعلومات والتعاون. وبالاضافة إلى ذلك، فإن من المهم أن يُكفل، عن طريق التشريعات، استقلال السلطات الاشرافية وتحقيق توازن بين الأطراف المتنافسة عن طريق التعاون التقني والاحترام المتبادل، بالنظر إلى أنه بدون هذا التوازن لا يمكن تحقيق تحرير حقيقي.

## الفصل الثاني

# المسائل التنظيمية

### ألف - افتتاح الدورة

٤٢- افتتح الدورة الثالثة للجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: التأمين السيد فرناندو خايمي موسكوسو سلمون (بوليفيا)، رئيس اللجنة الدائمة في دورتها الثانية.

### باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٣- قامت اللجنة الدائمة، في الجلسة العامة الافتتاحية لدورتها الثالثة المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بانتخاب أعضاء مكتبها على النحو التالي:

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد جون - لويس بيلاندو | (فرنسا) |
| نواب الرئيس : | السيدة مونيكا كاسيرس أوبيلا | (شيلي) |
| | السيدة إيزابيل كورونا | (اسبانيا) |
| | السيد م. كاناباثيبيلاي | (سري لانكا) |
| | السيد محمد كاري | (نيجيريا) |
| | السيد بوغوسلاف سوسنوفسكي | (بولندا) |
| المقرر: | السيد عيدو شرف الدين | (اندونيسيا) |

### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٤- ثم اعتمدت اللجنة الدائمة مشروع جدول أعمالها المؤقت (TD/B/CN.4/51) التالي نصه:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض المجالات الحرجة في تشريعات التأمين وأنظمته والإشراف عليه

٤- المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال في مجال التأمين ضد أخطار الكوارث

٥- استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل. في سياق الفقرة ٧٦ من التزام كرتاخينا

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة، التأمين، إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - **اعتماد تقرير اللجنة الدائمة، التأمين، إلى مجلس التجارة والتنمية**

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٥- قامت اللجنة الدائمة، في جلستها العامة العاشرة (الختامية) المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، باعتماد مشروع تقريرها الوارد في الوثيقة TD/B/CN.4/L.18، رهناً بأي تعديلات قد ترغب الوفود في تقديمها على موجزات بياناتها، وأذنت للمقرر باكمال نص التقرير لكي يعكس مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

## الاستنتاجات المتفق عليها

١- قامت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية: التأمين، في دورتها الثالثة، المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، باستعراض الانجازات المتحققة في ظل برنامج العمل الشامل الذي وضعته في دورتها الأولى ونوهت بالأعمال التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد وكذلك جودة الوثائق المقدمة. ولوحظ أن المناقشات استفادت كثيرا من اشتراك الخبراء وممثلي القطاع الخاص.

٢- والأونكتاد هو المحفل الوحيد في الأمم المتحدة الذي يعالج قضايا التأمين. ومع الاعتراف بأهمية التأمين لاقتصادات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال فإن اللجنة الدائمة، وفقا للفقرة ٧٦ من التزام كرتاخينا ودون المساس بأي مقررات قد يتخذها الأونكتاد التاسع أو مجلس التجارة والتنمية، توافق على أن الأعمال الجارية في ميدان خدمات التأمين ينبغي أن تستمر وينبغي أن يركز العمل المقبل ، في جملة أمور، على القضايا التالية:

### ألف- إنشاء إطار ملائم لتشغيل سوق منافسة

٣- ينبغي الاعتراف بأن التحرير الناجح لأسواق التأمين يتطلب إقامة إطار قانوني وإشرافي يركز خاصة على تدابير الحيطة وتدابير حماية المستهلك وكذلك تدابير لتنظيم التأمين والإشراف عليه مكيفة وفقا للأوضاع المحلية والثقافات والظروف السياسية والادارية السائدة في البلد.

٤- وينبغي توفير التوجيه والمساعدة إلى البلدان بناء على طلبها لخلق بيئات قانونية وإشرافية وسوقية تجري فيها منافسة فعالة. وينطوي ذلك على اتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة:

'١' العمل على الصعيد الحكومي، ويشمل ضرورة تعزيز بيئة مالية آمنة ومستقرة من خلال التدابير التشريعية. وينبغي أن يشمل ذلك تحسين شفافية المعلومات وإتاحتها ورصد الملاءة وسلوك شركات التأمين في الأسواق. ويتطلب الرصد الفعال تحسين كفاءة العاملين في السلطات الإشرافية.

وينبغي معالجة القضايا المتصلة بالاشتراك الجديد في الأسواق المحلية للبلدان وتنظيمها بفعالية. وفي هذا الصدد، ينبغي دراسة التعاون بين السلطات الإشرافية لمختلف البلدان.

'٢' وعلى صعيد الشركات، فإنه لتعزيز القدرة التنافسية لشركات التأمين فإن الاجراءات المطلوبة تنطوي على تحسين المقدرات الفنية للموظفين في قطاع التأمين من خلال التدريب في مجالات منها إدارة الشركات والتفاوض على العقود والدخول في عمليات تأمين وممارسات التحفظ والاستثمار. وينبغي أيضا النظر في اتخاذ إجراءات تتناول الحاجة إلى

إدخال تحسينات في مجال شبكات التسويق والتوزيع وجمع المعلومات وتدابير تجنب الخسارة.

'٣' وعلى صعيد عامة الجمهور، ومن أجل نشر اسهام التأمين في الرفاه الوطني والفردي، يستلزم الأمر اتخاذ إجراءات لتحسين إدراك الجمهور وفهمه لاستخدامات التأمين وفوائده المتصلة بذلك. ومن الأمور التي يمكن النظر فيها في هذا الصدد استخدام المنظمات الجماهيرية والتعاون معها، مثل صناديق التأمين التبادلي والتعاونيات، وإنشاء مكاتب إعلامية واستشارية. وينبغي أيضا إنشاء آليات لحماية مصالح مستهلكي التأمين وخاصة معالجة شكاوي أصحاب وثائق التأمين.

'٤' وينبغي دراسة المساهمة الاجمالية للتأمين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة دور التأمين على الحياة والتأمين الطويل الأجل، والرابطة بين تطوير التأمين وغيره من الخدمات المالية مثل الخدمات المصرفية والأسواق الاستثمارية.

ويتطلب الأمر تقييم وتحليل أثر تطبيق حرية التجارة في أسواق التأمين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال.

'٥' وبتحديد أكبر، ينبغي مواصلة بحث الإمكانيات المتصلة بائتمانات التصدير والتأمين على الائتمانات نظرا لأثرها المباشر على زيادة التجارة والاستثمار لدى البلدان النامية.

## باء- التأمين ضد الكوارث

٥- مع الاعتراف بالحاجة إلى التأمين ضد الكوارث لمعالجة المخاطر الشديدة التي قد تواجهها بلدان كثيرة بسبب الكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية على حد سواء:

'١' ينبغي اتخاذ تدابير لإقامة شراكة بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين والدولة لمعالجة قضايا التأمين ضد الكوارث؛

'٢' ينبغي تقديم المساعدة في ميدان التدريب على الوقاية من الكوارث والسيطرة عليها. وينبغي أيضا النظر في إنشاء شبكات معلومات إحصائية من خلال التعاون المشترك وإنشاء مخططات أساسية للتأمين ضد الكوارث؛

'٣' وينبغي وضع منهجية لصياغة معايير لإمكانية التغطية بالتأمين تتصل بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال في شأن ما تنفرد به من أحجام الأسواق وكثافة التأمين والإطار العام للأصول الوطنية، وذلك من أجل التأمين ضد الكوارث؛

'٤' وينبغي وضع جدول للتعرض للأخطار والمخاطر من حيث الحجم ومدى تواتر الحدوث، وينبغي النظر في وسائل زيادة اشتراك شركات التأمين المحلية في فئات محددة من المخاطر اشتراكا مباشرا أو من خلال تشغيل تجمع بينها شريطة ألا يتعارض ذلك مع حرية التجارة ومع التفاوض على العقود.

**جيم- الاحتياجات المحددة للبلدان النامية**

٦- مع تقدير العمل الذي قام به حتى الآن برنامج التأمين التابع للأونكتاد ونظرا لأهمية المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان النامية في تحسين قدراتها على المنافسة، تطلب اللجنة الدائمة إلى الأونكتاد أن يساعد هذه البلدان في وضع مخططات تأمينية تدفع تنميتها الاقتصادية إلى الأمام، وخاصة في مجال التأمين الزراعي والتأمين على الحياة. وينبغي للأونكتاد أن يساعد هذه البلدان كذلك في وضع برامج شاملة للتدريب والتعليم في ميدان التأمين تشمل تدريب المدربين والمهنيين الذين يقومون بإدارة كل من صناعة التأمين والسلطات الإشرافية في هذه البلدان.

**دال- المعلومات والمساعدة التقنية**

٧- نظرا لأهمية تبادل المعلومات المتصلة بالتغيرات التشريعية والتطورات التي تؤثر على الأسواق التأمينية، يرجى من أمانة الأونكتاد أن تواصل تحسين نشر المعلومات المتاحة من خلال نشر رسائل إخبارية واستخدام الأدوات الالكترونية. وعلى الأخص، ينبغي مواصلة المسح الإحصائي باستخدام قاعدة بيانات الكترونية لزيادة تعزيز القدرة على تحليل الاتجاهات والتقدم المحرز في قطاعات التأمين في البلدان النامية.

٨- ونظرا لأهمية أنشطة المساعدة التقنية في تنفيذ نتائج الدراسات المجراة في الميادين المذكورة أعلاه، وعلى الأخص مخططات التأمين الزراعي، وتوسيع برامج التدريب الموجودة حاليا أو إنشاء برامج جديدة، ومع مراعاة الصعوبات المالية، فإن اللجنة الدائمة تقدر تماما تقديم الدعم لهذه المشاريع من جانب المانحين المحتملين وتوصي مجلس التجارة والتنمية بأن ينظر في إنشاء صندوق استئماني لتمويل مهام محددة.

المرفق الثاني

## قائمة الخبراء المشتركين

البند ٣ من جدول الأعمال

السيدة مونيكا كاسيريس أوبيلا، هيئة الاشراف على التأمين، سانتياغو، شيلي
"دور السلطات الاشرافية في تطوير سوق تأمين ذات كفاءة: تجربة شيلي".

السيد هارولد د. سكيبر، استاذ إدارة المخاطر والتأمين، جامعة ولاية جورجيا، أتلانتا، جورجيا، الولايات المتحدة
"دور شركات التأمين الأجنبية في أسواق التأمين بالبلدان النامية"

السيد ماريو كاكابادسي، المستشار، بشعبة التجارة في الخدمات، منظمة التجارة العالمية، جنيف، سويسرا
"الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، وخدمات التأمين"

البند ٤ من جدول الأعمال

السيد محمد الطير، رئيس الشركة المصرية لإعادة التأمين، القاهرة، مصر

السيد هيربرت هاك، المدير التنفيذي، شركة "بارتنر" لإعادة التأمين، هاملتون، برمودا

السيد ليزلي لوكاس، الرئيس التنفيذي، شركة "بول" لإعادة التأمين، لندن، المملكة المتحدة

السيد فيرنر شاد، رئيس شعبة الكوارث الطبيعية، الشركة السويسرية لإعادة التأمين، زيورخ، سويسرا

السيد ايرنست ليفيلار، مدير خدمات الاكتتاب التعاهدية، شركة كولوني لإعادة التأمين، كولوني، ألمانيا

البند ٥ من جدول الأعمال

السيد جان باستان، رئيس شركة "نامور" للتأمين على الائتمان (Namur Assurances du Crédit) وشركة الخبراء الاستشاريين الفنيين للتأمين على الائتمانات (Technical Credit Insurance Consultants)، بروكسل، بلجيكا، "صناديق ضمانات الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم".

المرفق الثالث

## العضوية والحضور[1]

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
الاردن
اسبانيا
اكوادور
المانيا
اندونيسيا
ايطاليا
باكستان
بولندا
بوليفيا
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
الجزائر
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهوية كوريا
جمهوية كوريا الشعبية الديمقراطية
الدانمرك
دومينيكا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
السنغال
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
فرنسا
الفلبين
فنلندا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كينيا
مالي
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
موريشيوس
نيبال
نيجيريا
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

(١) للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/CN.4/INF.10.

٢- وكانت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة:

| | |
|---|---|
| البانيا | غابون |
| جزر البهاما | فيجي |
| البرتغال | مدغشقر |
| جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة | ناميبيا |

٣- وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ممثلة في الدورة.
وكان مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) ممثلاً في الدورة

٤- وكانت الوكالتان المتخصصتان التاليتان ممثلتين في الدورة:

صندوق النقد الدولي
منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الوحدة الافريقية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

المنظمة الافريقية لإعادة التأمين
التحالف التعاوني الدولي
الغرفة التجارية الدولية
الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية

الفئة الخاصة

رابطة منظمات التأمين على ائتمانات التصدير
الرابطة الدولية لوسطاء التأمين وإعادة التأمين